آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (3) – 10 / 12 / 2016

معهد التخطيط القومي

"رفع أسعار الطاقة"

أ.د. نيفين كمال ابراهيم

أستاذ الاقتصاد

مركز دراسات السياسات الكلية بالمعهد

أعلنت الحكومة في بداية شهر نوفمبر 2016 عن رفع أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنسب مختلفة بهدف تخفيض قيمة دعم الطاقة بالموازنة العامة للدولة، فتم رفع سعر البنزين 80 بنحو 47%، والبنزين 92 بنحو 35%، بينما لم يتغير سعر البنزين 95. كذلك، تم رفع سعر كل من السولار والكيروسين بنفس النسبة (30.6%)، أما المازوت فقد تم رفع سعره بنسب ضعيفة تراوحت بين 7- 11%، وتم رفع سعر أنبوبة البوتاجاز - باختلاف سعتها- بنحو 88% مع المحافظة على نفس العلاقة السعرية بين السعات المختلفة.

كذلك، تم رفع أسعار بيع الغاز الطبيعي للقطاع المنزلي مع تعديل شرائح الاستهلاك الثلاثة، حيث ارتفع السعر للشريحة الأولى بما يقارب الضعف (88%) بعد زيادة حدها الأعلى، بينما ارتفع سعر الشريحة الثانية بنحو 50%، ولم يرتفع سعر الشريحة الثالثة (الأخيرة) إلا بنحو 33%، مما يوضح الأثر التضخمي الأكبر على الفئات الدخلية المنخفضة، وأن سعر الشريحة الأخيرة يقترب من ثلاثة أمثال فقط سعر الشريحة الأولى.

كما تم رفع أسعار بيع الطاقة الكهربائية للقطاع المنزلي بدءاً من شهر سبتمبر من نفس العام. حيث تراوحت نسبة الرفع بين 3.5 قرشاً/ ك.و.س للشريحة الأولى - التي أعلن أنها لن تنفذ وكذلك الشريحتان الأعلى مباشرة – و 24 قرشاً/ ك.و.س للشريحة قبل الأخيرة (من 651 – 1000 ك.و.س). وبذلك أصبح سعر الشريحة السابعة (الأخيرة وهى أعلى من 1000 ك.و.س) يقارب 9 أمثال سعر الشريحة الأولى، مما يمثل قدراً من العدالة بين الفئات الدخلية المختلفة أكبر عن مثيله في حالة الغاز الطبيعي.

يلاحظ أنه وفقاً للتعديلات السابقة قد تساوت أسعار ثلاث منتجات بترولية بديلة لبعضها البعض في قطاع النقل، وهى البنزين 80 والسولار والكيروسين (2.35 جنيه/ لتر)، وذلك على الرغم من اختلاف قيمة الدعم الموجه لكل من هذه المنتجات الثلاثة، وبالتالي كان من المفترض أن يكون السعر الأعلى للمنتج الحاصل على دعم أكبر. ومع ذلك فإن تقدير نسب تعديل أسعار منتجات الطاقة المختلفة يجب أن يتم بناءً على دراسات قياسية معمقة تأخذ في

الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغيرات السعرية لكل من هذه المنتجات وانعكاساتها على كافة المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم والإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية والاستهلاك ومستوى المعيشة وتوزيع الدخل. وقد أوضحت بعض الدراسات السابقة فى هذا السياق أن سعر البنزين يمثل أقل منتجات الطاقة أثراً على مستوى التضخم، فى حين أن سعر السولار له أثر ملموس على مستوى الأسعار نظراً لاستخدامه فى نقل البضائع، ومن ثم يدخل في تكلفة إنتاج كل الأنشطة الاقتصادية ويؤثر في أسعارها.

إن السير قدماً في طريق الإلغاء الكامل التدريجي لدعم الطاقة يتطلب إعادة هيكلة لأسعار الطاقة في ضوء الأسعار العالمية للبترول ومنتجاته، كما تتطلب إعادة الهيكلة بدورها تطبيق مجموعة من الإصلاحات الهامة في قطاع الطاقة (البترول والكهرباء)، حتى يتحقق الأثر الإيجابي المرجو من هذه السياسة من ناحية، ولتخفيف الأثر السلبي لها على الفئات منخفضة الدخل والفقراء من ناحية أخرى. **ويمكن اقتراح بعض الإصلاحات المطلوبة فيما يلي:**

- تطبيق نظام الكروت الذكية في استهلاك كل من البنزين والمازوت بشكل كامل طالما أصبح جاهزاً للتطبيق، حيث أنه يمكن أن يساهم في تخفيف أثر ارتفاع سعري هذين المنتجين، ويحقق قدراً من العدالة، حيث يتناسب السعر – بدرجة ما– مع كمية الاستهلاك التي هى انعكاس لمستوى دخل المستهلك.
- أعلى سعر لهذه الضريبة في الوقت الحالي هو 22.5%.
- مراجعة تكلفة إنتاج كافة منتجات الطاقة بغرض ترشيد التكلفة ورفع كفاءة الانتاج. ويتطلب ذلك أن يلتزم قطاع البترول باستخدام نظام محاسبى دقيق لتكاليف إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي، وذلك مع تكليف جهة محاسبية مستقلة بمراجعة هذا النظام بشكل دوري، وأيضاً السعى الدائم لاستخدام أحدث التكنولوجيات المتاحة لتخفيض التكلفة.
- مراجعة كافة عناصر تكلفة إنتاج المنتجات البترولية والغاز الطبيعي وعلى رأسها اتفاقيات البحث والاستكشاف مع الشركاء الأجانب، التي يجب أن تراجع بصفة مستمرة في ضوء التغيرات في السوق العالمية، خاصة فيما يتعلق بالمدة الزمنية لاسترداد تكاليف البحث والاستكشاف، وإلزام الجانب المصري بدفع الضرائب على الدخل المستحقة على الشريك الأجنبي، وسبل التصرف في أرباح الشريك الأجنبي. وكذلك مراجعة عقود شراء الغاز الطبيعي من الشريك الأجنبي، وأيضاً عقود تصدير الغاز الطبيعي للخارج.
- مراجعة الأسس المحاسبية لتسجيل الإيرادات والمدفوعات من وإلى الهيئة المصرية العامة للبترول في الموازنة العامة للدولة.
- مراجعة سعر الضريبة على الدخل المفروضة على الهيئة المصرية العامة للبترول والشريك الأجنبي، والتي تصل إلى نحو 42%، بينما
- حل التشابكات المالية بين وزارتي البترول والكهرباء، وبينهما وبين كافة الجهات الحكومية

الأخرى وبعض القطاعات المستهلكة للطاقة كالقطاع المنزلي، وذلك بوضع جدول زمني يتم خلاله سداد كافة هذه المديونيات بين هذه الجهات.

- إعداد قانون جديد للهيئة المصرية العامة للبترول– التي تقوم بإدارة كافة أنشطة البترول في مصر– يوازن بين حقوق الهيئة والتزاماتها تجاه الدولة والمجتمع والأجيال المقبلة، حيث يعطي القانون الحالي الكثير من المزايا للهيئة مثل عدم الالتزام بجدول مرتبات وأجور العاملين بالقطاع الحكومي، وحق تأسيس شركات وغيرها من المزايا الأخرى، التي ينبغي مراجعتها بعد تغير الموقف المالي للهيئة عن ذي قبل، وتحميل الموازنة العامة للدولة دعم المنتجات البترولية. كما ينبغي أن يؤكد القانون الجديد على متابعة ورقابة وتقييم أداء الهيئة والمحاسبة من جهة محايدة لها جميع الصلاحيات التي تحقق لها هذا الغرض.
- الإسراع في عودة جهاز تخطيط الطاقة الذي ألغى في عام 2006، ولا يوجد منذ هذا التاريخ من يقوم بمهامه في تقديم الدراسات الخاصة بالتخطيط للطاقة في الأجلين المتوسط والطويل. حيث يمكن أن يكون الجهاز بمثابة المستشار الفني للمجلس الأعلى للطاقة، يقوم بإعداد كافة الدراسات والاستشارات التى يطلبها المجلس.
- رفع كفاءة وطاقة إنتاج معامل التكرير ومحطات توليد الكهرباء وخطوط نقلها.
- يجب أن تركز سياسات الطاقة طويلة الأجل على إحلال مزيد من مصادر الطاقة المتجددة محل الوقود الأحفوري، وذلك بمنح حوافز للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، واستخدام آليات التمويل المبتكرة في هذا المجال، وتسهيل التعاون مع الدول والجهات الأجنبية التي لديها خبرات متميزة والتي يمكن عن طريقها نقل تكنولوجيا إنتاج هذه المصادر المتجددة.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية " . والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد ، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد . وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد . والمعروض في هذا العدد هو رأي كاتبه .